دواء الفقراء.. تجارة الموت في قبضة الاحتكار

الأمناء/العين الثالثة/ متابعة خاصة:

في وقت يتطلع فيه المواطن اليمني إلى بارقة أمل مع بدء تعافي سعر صرف العملة وتحسن مؤشرات الاقتصاد، يطل قطاع الأدوية كأحدٍ أكثر القطاعات فسادًا واستغلالاً لمعاناة الناس، وسط اتهامات لشركات كبرى بتحقيق ثروات طائلة على حساب حياة المرضى والجرحى، ورفضها خفض الأسعار رغم الانخفاض الملحوظ في تكاليف الاستيراد.

قطاع حيوي تحت هيمنة المال

بحسب رصد العين الثالثة، يمثل قطاع الأدوية شريان حياة للملايين، خاصة لأولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة ومستعصية، ويحتاجون إلى العلاج بشكل دائم للحفاظ على حياتهم.. ومع ذلك، تحوّل هذا الشريان إلى ساحة للابتزاز التجاري، حيث تواصل شركات الأدوية بيع منتجاتها بأسعار مرتفعة، غير آبهة بالانخفاض الكبير في سعر الدولار خلال الأسابيع الأخيرة.

مصادر اقتصادية تؤكد أن حجم الأموال المتداولة في تجارة الأدوية في اليمن يصل إلى مليارات الدولارات سنويًا، ومعظمها يتركز في يد عدد محدود من التجار والشركات الكبرى، التي تستورد وتوزع الأدوية دون وجود رقابة صارمة أو تسعيرة موحدة ملزمة.

الحكومة تكبح الأسواق.. والدواء خارج المعادلة

في الأسابيع الماضية، اتخذت الحكومة والبنك المركزي اليمني جملة من الإجراءات للحد من ارتفاع الأسعار، شملت ضبط أسعار المواد الغذائية والمحروقات ومواد البناء، وإغلاق العشرات من محلات الصرافة غير المرخصة التي كانت تضارب بالعملة وتتسبب في انهيار الريال.. غير أن هذه الإجراءات لم تشمل حتى الآن قطاع الأدوية، ما فتح المجال أمام استمرار الاحتكار و"المتاجرة بدماء وصحة المواطنين"، كما يصفها نشطاء.

العين الثالثة رصدت شهادات لمرضى وجرحى أكدوا أنهم اضطروا للاستغناء عن بعض العلاجات الضرورية بسبب أسعارها الباهظة، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالاتهم الصحية، بل ووفاة بعضهم لعدم قدرتهم على شراء الدواء.

تعنت الشركات ومطالبات بالإجراءات الحاسمة

رغم الدعوات المتكررة من مواطنين وأطباء ومنظمات مجتمع مدني لخفض أسعار الأدوية بما يتناسب مع تحسن سعر الصرف، إلا أن شركات الأدوية واصلت التعنت، مبررة موقفها بوجود تكاليف تشغيلية مرتفعة وتعقيدات في عملية الاستيراد. هذه التبريرات يصفها مراقبون بأنها "ذريعة لنهب جيوب المرضى".

ناشطون جنوبيون أطلقوا عبر مواقع التواصل الاجتماعي حملات شعبية تحت شعارات:

#الأدوية_خط_أحمر

#لا_لابتزاز_المرضى

#خفضوا_سعر_الدواء

وطالبوا فيها الحكومة بإصدار قرارات عاجلة بإغلاق الصيدليات التي ترفض الالتزام بخفض الأسعار، وإحالة الشركات المخالفة للتحقيق، باعتبار أن "الصحة العامة" قضية أمن قومي لا تحتمل المساومة.

الفساد في قلب القطاع الصحي

يرى خبراء تحدثوا إلى العين الثالثة أن ما يحدث في قطاع الأدوية ليس مجرد جشع تجاري، بل هو جزء من شبكة فساد أوسع تشمل التلاعب في المواصفات، وتهريب أدوية منتهية الصلاحية، وغياب الرقابة على المخازن والمنافذ.

ويضيف أحد الصيادلة: "هناك شركات كبرى تُدخل أصناف أدوية بأسعار زهيدة من الخارج، ثم تبيعها هنا بأضعاف مضاعفة، مستغلة غياب الرقابة واحتكار السوق".

نحو رقابة ومساءلة

أمام هذا الواقع، تتعالى الأصوات المطالبة بوضع قطاع الأدوية تحت المجهر، وإلزام الشركات بالتسعيرة الرسمية التي تحددها وزارة الصحة والبنك المركزي، وفرض رقابة صارمة على عمليات الاستيراد والتوزيع، بما يضمن وصول الدواء إلى المواطن بسعر معقول وجودة مضمونة.

كما يقترح اقتصاديون إنشاء "هيئة وطنية لرقابة الأدوية" تتمتع بصلاحيات واسعة، وتكون مستقلة عن نفوذ التجار، لضمان عدم تكرار سيناريو الاحتكار الذي يدفع ثمنه المواطنون اليوم.

في بلد أنهكته الحروب والأزمات، يصبح الدواء قضية حياة أو موت، ومع استمرار استغلال المرضى لتحقيق أرباح غير مشروعة، تبرز الحاجة الماسة لقرار سياسي حازم يضع صحة المواطن فوق مصالح الشركات، ويكسر قبضة الفساد التي أحكمت سيطرتها على واحد من أهم القطاعات الحيوية في اليمن.. "حين يتحول الدواء إلى سلعة للمساومة، تتحول حياة الناس إلى ورقة رابحة بيد تجار الموت".

الجنوب يكسب معركة كسر العظم الاقتصادي .. والقيادة الجنوبية تُرسي دعائم الاستقرار

الأمناء/خاص:

في لحظة فارقة من تاريخ الجنوب، تحوّلت الأنظار إلى مؤشرات التحسّن الاقتصادي التي بدأت تترجم إلى واقع ملموس في حياة المواطنين، بعد سنوات من الضغوطات والمعاناة التي طالتْ معيشة الإنسان الجنوبي بفعل ممارسات ممنهجة استهدفت كرامته وقوت يومه.

"جهود القيادة الجنوبية في استقرار الوضع الاقتصادي"

ويجمع محللون وخبراء على أن هذا التحول الإيجابي لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة مباشرة لجَهود قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، بقيادة الرئيس القائد عيدروس قاسم الزُبيدي، ونائبه القائد أبو زرعة المحرّمي، إلى جانب نخبة مخلصة من رجالات الجنوب الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية التحرير والبناء.

ومع التقدّم العسكري والسياسي، يخوض الجنوب اليوم معركة أخرى لا تقل ضراوة، إنها "معركة الدفاع عن لقمة العيش"، في مواجهة خصوم اختاروا الاقتصاد سلاحا بديلا عن الحرب التقليدية، ساعين لتركيع شعب الجنوب وإخضاعه مجدداً.

لكن القيادة الجنوبية تعاملت مع هذا التحدي بوعي ومسؤولية، عبر سلسلة إجراءات اقتصادية مدروسة، شملت فرض الرقابة على شركات الصرافة، كبح المضاربة بالعملة، وكشف شبكات الاحتكار والتلاعب المرتبطة بمراكز النفوذ في صنعاء.

"لامكان للفوضى الاقتصادية اليوم في الجنوب"

وقد انعكست هذه الخطوات بوضوح على الأسواق؛ حيث شهدت الأسابيع الأخيرة تحسّناً ملحوظاً في قيمة العملة المحلية، واستقراراً نسبياً في أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي عزّز الثقة العامة بالاقتصاد الجنوبي، ورسّخ قناعة لدى المواطن بأن القيادة قادرة على إدارة المرحلة بكفاءة.

ويؤكد مراقبون أن ما يجري اليوم ليس مجرد استجابة ظرفية، بل بداية مشروع وطني اقتصادي شامل، يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، ويضع أسس العدالة الاقتصادية، ويحارب الجشع والاستغلال تحت أي غطاء كان.

ففي الجنوب الجديد، كما شدد المجلس الانتقالي الجنوبي، لا مكان للفوضى الاقتصادية، ولا مجال لتمرير أجندات الفساد والتخريب. السوق الحرّ مشروع وطني لا يُبنى إلا على القوانين والضمائر، وليس على الفوضى والمصالح الضيقة.

"ارتياح جنوبي للتحسن الاقتصادي"

وفي هذا السياق، أطلقت النخب السياسية والناشطون حملة إلكترونية واسعة تحت وسم #ارتياح_جنوبي_للتحسن_الاقتصادي، عبّروا من خلالها عن تأييدهم الكامل للقيادة الجنوبية، مشيدين بما تحقق من إنجازات اقتصادية ملموسة، ومؤكدين على أن شعب الجنوب يقف صفاً واحدا خلف قيادته في هذه المعركة المصيرية.

وأجمعت التفاعلات الشعبية والإعلامية على الإشادة بدور الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي، الذي يقود شخصياً جهود الإصلاح الاقتصادي، معتبرين أن النجاحات المحققة هي امتداد طبيعي لمسار التحرير السياسي والعسكري الذي انتهجته قيادة المجلس منذ تأسيسه.

كما فضحت الحملة أساليب الابتزاز الاقتصادي التي تمارسها قوى صنعاء اليمنية (الإخوانية والحوثية)، والتي لم تتوقف عن محاولة ضرب استقرار الجنوب عبر الأزمات المفتعلة والحرب الخدمية، بعد فشلها في كسر إرادة الجنوبيين في الميدان العسكري.

وأكد المشاركون في الحملة أن الأمن الاقتصادي في الجنوب بات جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي الجنوبي، داعين إلى تفعيل الرقابة المجتمعية، ورفع مستوى الوعي الشعبي، ومحاسبة المتلاعبين بقوت الناس، خاصة من التجار المرتبطين بأجندات معادية.

كما شددوا على أهمية دعم قرارات القيادة الجنوبية في ضبط الأسواق، وتشجيع التجار الوطنيين على لعب دورهم في تعزيز الاستقرار، مشيرين إلى أن التنمية المستدامة تبدأ من الانتصار في معركة الاقتصاد، تماماً كما بدأت معركة التحرير من الانتصار في جبهات القتال.

"أخيراً: لقد أثبت الجنوب اليوم أنه لا يُهزم، لا بالبندقية، ولا بحرب العملة، ولا بجوع مُصطنع،وكما سقطت أساطيرُ الاحتلال العسكري على أسوار عدن، فإنّ مؤامرات التجويع والاحتكار تسقط اليوم تحت ضربات وعي الجنوبيين وصلابة قيادتهم. إنها مرحلة جديدة تُكتب بمداد من صمود، عنوانها: لن تُكسر إرادتنا. الجنوب لن يعود إلى الوراء، بل يمضي بثقة نحو دولة مستقلة، عادلة، واقتصاد وطني لا يستجدي أحدًا، ولا يخضع لمركزيّة الفساد.